حقوق الإنسان

دورية شهرية تصدر عن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

نشرة شهرية تعنى بنشر ثقافة حقوق الإنسان - العدد (الثامن بعد المائة) جماد الأول ١٤٣٦هـ الموافق مارس ٢٠١٥م

رئيس الجمعية: حقوق الإنسان ركيزة في أجندة خادم الحرمين الشريفين

الجمعية تستقبل عدد من الوفود الأجنبية

- فرع الجمعية بالجوف يزور دار الملاحظة بمنطقة الحدود الشمالية
- فرع الجمعية بالعاصمة المقدسة يشارك في مراقبة العملية الانتخابية لمجالس إدارات المؤسسات الأهلية لأرباب الطوائف
- عدداً من الفعاليات لنشر الثقافة الحقوقية في فرع الجمعية بالمدينة المنورة
- زيارة ميدانية لأمانة منطقة عسير نفذها فرع الجمعية في عسير

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
National Society For Human Rights

حقوق الإنسان

دورية شهرية تصدر عن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

المشرف العام

د. مفلح بن ربيعان القحطاني

التحرير والإخراج

مركز المعلومات بالجمعية

طبعت بدعم من مؤسسة البريد السعودي

البريد السعودي Saudi Post

9200 05700 | sp.com.sa

الآراء الواردة في النشرة لاتعبر عن رأي الجمعية
وإنما تعبر عن أراء أصحابها

موقع الجمعية: www.nshr.org.sa

رمد .. ١٥٩٣ / ١٤٢٧

04

الجمعية ترصد تكدساً في مجمعات الأمل للصحة النفسية

06

فريق من فرع الجمعية بالعاصمة المقدسة يزور سكن عمال النظافة

07

زيارة ميدانية لمركز التأهيل الشامل بعرعر

12

منظمة العفو الدولية تصدر تقريرها عن حالة حقوق الإنسان خلال عام 2014

عناوين الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

المقر الرئيسي: **المملكة العربية السعودية - الرياض - هاتف : ٠١١٢١٠٢٢٢٣- فاكس: ٠١١٢١٠٢٢٠٢ -ص.ب ١٨٨١ الرياض ١١٣٢١**

فرع منطقة مكة المكرمة:**جدة- حي المحمدية - طريق المدينة النازل- هاتف : ٠١٢٦٢٢٢٢٦١- فاكس: ٠١٢٦٢٢٢١٩٦-٠١٢٦٩٤٣٠٩٥- ص.ب ١١٦٦٦٤ جدة ٢١٣٩١**

فرع منطقة جازان : **هاتف: ٠١٧٣٢٣٧٠٤١ - فاكس : ٠١٧٣١٧٣٣٤٤ -ص.ب ٤٧٦**

فرع منطقة الجوف :**سكاكا - حي العزيزية - هاتف: ٠١٤٦٢٥٨١٤٤ - فاكس: ٠١٤٦٢٥٨١٥٥ - ص.ب : ٢٧٦٦**

فرع المنطقة الشرقية : **هاتف :٠١٣٨٠٩٨٣٥٣ - فاكس: ٠١٣٨٠٩٨٣٥٤ -ص.ب ١٥٥٧٨ الدمام ٣١٤٥٤**

مكتب العاصمة المقدسة : **هاتف: ٠١٢٥٥٤٥٢١١ - فاكس ٠١٢٥٥٤٥٢١٢**

مكتب المدينة المنورة : **هاتف: ٠١٤٨٦٦٤٥٤٤ - فاكس ٠١٤٨٦٦٤٥٤٩-ص.ب ٧٧٥ المدينة المنورة ٤١٤٢١**

فرع منطقة عسير : **هاتف: ٠١٧٢٢٦٩١٨٦ - فاكس : ٠١٧٢٣١٠٣٤٩- ص. ب ٤٢٩٢ أبها ٦١٤٩١**

وفد من البرلمان الأوروبي يزور الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

زار وفد رسمي من البرلمان الأوروبي برئاسة السيد أفضل خان عضو البرلمان الأوروبي والسيدة هانا فيركونين عضوة البرلمان الأوربي والسيدة جودث برغر يرافقهم سفير الإتحاد الأوروبي لدى المملكة السيد آدم كولاخ ونائبه والسيد افتيميوس كوستوبولس يوم الأحد ١٤٣٦/٤/٢٦هـ الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وكان في استقبالهم رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني، وبعض من أعضاء وموظفي الجمعية.

في بداية اللقاء قدم سعادة رئيس الجمعية شرح موجز عن أنشطة الجمعية ومساهمتها في نشر الثقافة الحقوقية والتقدم الملحوظ في مجال حقوق الإنسان في المملكة، كما تم التطرق إلى الموضوعات الأتية :

١- اختصاصات الجمعية ودورها في المجتمع.

٢- الوضع في سوريا وموقف الإتحاد الأوروبي من الإنتهاكات لحقوق الإنسان في هذا البلد.

٣- موقف الإتحاد الأوروبي مما يحدث في اليمن وما تثيره التدخلات الخارجية من بعض الدول من آثار سلبية على حقوق الإنسان .

٤- دور الإتحاد الأوروبي في وضع حلول لمثل هذه الإشكاليات التي سيترتب عليها إنتهاكات لحقوق الإنسان.

كما أثار رئيس الجمعية مناقشة البرلمان الأوروبي مؤخراً بعض التوصيات ضد المملكة بسبب حكم في قضية فردية وبين أن ذلك مثيراً للإستغراب ولا يخدم العلاقات المشتركة.

وقد استفسر رئيس الجمعية من الضيف والوفد المرافق له عن معاداة الإسلام في أوروبا والأسباب التي أدت إلى تنامي هذه الظاهرة .

وعن عقوبة الجلد ذكر سعادة رئيس الجمعية أنها تستند في المملكة إلى نصوص شرعية، وقد أثنا الوفد الزائر على موقف ودعم المملكة للاجئين السوريين وأكد رئيس الوفد تقديره لدور المملكة العربية السعودية على المستوى الدولي، مؤكداً في الوقت ذاته أهمية وجود تعاون مشترك بين الإتحاد الأوروبي ودول الخليج لكي يكون هناك نظرة حيادية وشاملة عن حقوق الإنسان وخاصة في ظل المواقف الإيرانية.

حضر اللقاء من طرف الجمعية كل من أعضاء الجمعية الدكتور إبراهيم القعيد والدكتور عبدالجليل السيف والدكتور إبراهيم السليمان وسكرتير رئاسة الجمعية الأستاذ أحمد بن محمد المحمود ومستشار التدريب بالجمعية الدكتور فيصل بن معيض السمير.

الجمعية تستقبل وفد من السفارة الكندية

قام وفد من السفارة الكندية بالرياض بزيارة للجمعية يوم الخميس ١٤٣٦/٤/٣٠هـ الموافق ٢٠١٥/٢/١٩م، وقد ضم الوفد كلاً من السيد توماس مكدونالد سفير دولة كندا لدى المملكة والسيدة علياء موانى مستشارة بالسفارة الكندية، والقنصل السيدة نانسي جوي والسيد محمود عبدالسيد مسؤول المعلومات والإتصال بالسفارة، وكان في استقبالهم سعادة نائب رئيس الجمعية الدكتور صالح بن محمد الخثلان، وسكرتير رئاسة الجمعية الأستاذ أحمد بن محمد المحمود.

في بداية اللقاء قدم نائب رئيس الجمعية شرح موجز عن أنشطة الجمعية ومساهمتها في نشر الثقافة الحقوقية وآليات عملها ونوعية القضايا التي تتلقاها وما تقدمه الجمعية من مساعدة للمتظلمين.

وتطرق الحديث إلى قضايا متعلقة ببعض الأشخاص الكنديين المقيمين بالمملكة العربية السعودية كذلك دور الجمعية في معالجة قضايا السجناء الأمنيين والمحافظة على حقوقهم، وأشاد السفير بالتقدم الملحوظ في مجال حقوق الإنسان كما أكد على أهمية تبادل وجهات النظر حول الأمور المتعلقة بحقوق الإنسان بشكل مستمر ودائم لما يمثله ذلك من فهم أفضل لواقع حقوق الإنسان في المملكة .

رئيس الجمعية: حقوق الإنسان ركيزة في أجندة خادم الحرمين الشريفين

أكد مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة يوم الاثنين ١٤٣٦/٥/١٨هـ الموافق ٢٠١٥/٣/٩م، حرص المملكة، على الالتزام بالعهود الدولية، والمبادئ التي أقرتها الأمم المتحدة وميثاقها، حول عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة، وأنها من هذا المنطلق لا تقبل التدخل في شؤونها الداخلية وترفض التطاول على حقها السيادي، بما في ذلك المساس باستقلال قضائها ونزاهته، حيث لا سلطان على القضاة في قضائهم، وحيث يتم التعامل مع القضايا المنظورة أمام المحاكم، دون تمييز أو استثناء لأي قضية وضد أي شخص.

وجدد المجلس أيضاً التزام المملكة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛ انطلاقاً من منهجها الراسخ المستمد من الشريعة الإسلامية التي أوجبت حماية حقوق الإنسان، وحرمت انتهاكها، على نحو يوازن بين مصالح الفرد والمجتمع، مشددة على أن الأمن والاستقرار والازدهار، عوامل أساسية في مسيرتها الحضارية، نحو تنمية مستدامة تحترم حقوق الإنسان وتحميها، من خلال سن الأنظمة واللوائح، وإنشاء المؤسسات الحكومية ودعم مؤسسات المجتمع المدني.

وفي ذات السياق أكد الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أن حماية حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية هي أحد النهج الثابتة و الأساسية و التي تحث على وجوب الوفاء بها الشريعة الاسلامية وهي ركيزة أساسية في أجنده خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز- حفظه الله- حيث شهدنا ذلك على أرض الواقع حينما كان أميراً لمنطقة الرياض كما كان أول الداعمين للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ولكل أمر به إحقاق للحقوق وتمكين من العدالة.

الجمعية ترصد تكدساً في مجمعات الأمل للصحة النفسية

رصدت الجمعية نقصاً في عدد الأسرّة الضرورية لتنويم المرضى بمجمعات الأمل للصحة النفسية في السعودية، خصوصاً أن هناك عائلات ترفض تسلم مرضاهم المتعافين، الأمر الذي أدى إلى تفاقم أزمة الأسرّة في مجمعات الأمل النفسية، وتكدس الكثير من المرضى في المستشفى بالرغم من انتهاء فترة علاجهم.

ووفقاً لصحيفة الحياة فإن الجمعية قد خاطبت بعض مجمعات الأمل للصحة النفسية تطلب من خلالها تزويدها بمعلومات عن الأسر والعائلات التي ترفض تسلم مرضاها، وذلك في خطوة تهدف من خلالها إلى إقناعهم بضرورة تسلم أبنائهم ومرضاهم من المستشفى، وتوفير الأسرّة والخدمات الطبية لمرضى آخرين في حاجة لها، بعد أن رصدت الجمعية النقص في عددها.

وأشار المصدر إلى أن مجمعات الأمل تفتقر إلى كثير من الخدمات الطبية، إذ تعاني المجمعات منذ فترات نقص في بعض الأدوية الطبية، وصغر مساحة مراكز التأهيل والأنشطة مقارنة بعدد المرضى المراجعين لها، مضيفاً «تمت مخاطبة وزارة الصحة، والمشرف العام على مراكز ومجمعات الأمل للصحة النفسية من أجل تدارك السلبيات التي رصدتها الجمعية، وتوفير الخدمات الناقصة عن المجمع».

وتابع «أسهم برنامج الرعاية المنزلية لمجمعات الأمل للصحة النفسية في تخفيف العبء على المراكز، وتوعية الأسر بكيفية التعامل مع المريض النفسي، وعدم نبذه بسبب مرضه وإتاحة الفرصة له في الانخراط في الأعمال اليومية والمهمة في المنزل والمجتمع، بيد أن تلك البرامج المنزلية لا تغطي النقص الشديد في عدد الأسرّة في المستشفيات».

فرع الجمعية بالجوف يزور دار الملاحظة بمنطقة الحدود الشمالية

قام مؤخراً فريق من فرع الجمعية بالجوف مكون من الأستاذ ظاهر الفهيقي مدير الفرع، والأستاذ ثاني العنزي عضو اللجنة الاستشارية بالفرع، وتحت إشراف الدكتور طارش الشمري مدير الفرع، بزيارة لدار الملاحظة بمدينة عرعر، وقد كان في استقبالهم مدير الدار الأستاذ سحيمان الشمري، والباحث الاجتماعي فايز الثاني، والأخصائي النفسي سلطان العنزي.

في بداية الزيارة تم إعطاء نبذة تعريفية عن الجمعية وأهدافها ورؤيتها ورسالتها الحقوقية، وآلية تعاملها مع القضايا وتواصلها مع الجهات المختصة لإيجاد حل لها، كما تم أيضاً تبادل الحوار فيما يتعلق بشؤون الأحداث واقتراح حلول للمشكلات التي تواجههم.

تجول الفريق في أنحاء الدار ودون ملاحظاته كما أكد الفريق وجود برامج مطبقة داخل الدار ومنها :

١- يوجد مدرسة للتعليم بكافة مراحل التعليم ابتدائي، متوسط ، ثانوي.

٢- يوجد حلقات تحفيظ القران وكذلك مجلس ثقافي وبرامج تثقيفية بفرع الإيواء تعليمية رياضية، إرشادية إصلاحية، حاسب آلي، ويوجد مسابقات ويوجد صندوق لتلقي الشكاوي.

كما دون أيضاً ملاحظاته وبناءاً عليها تم وضع عدد من التوصيات وتم تضمينها في تقرير تمهيداً لرفعه للجهات المختصة ذات العلاقة ومن أهم التوصيات التالي:

١- سرعة انجاز المبنى الدائم ومتابعتة مع الجهة المعنية.

٢- العمل على وجود أطباء مقيمين بالدار وصيدلية مجهزة وكذلك زيادة عدد الممرضين كما أن الحاجة تدعو إلى وجود أخصائي تغذية.

٣- العمل على إيجاد ضوابط للمعينين على الدار العاملين فيها على أن لا يكون مستخدماً أو سبق استخدامه وتعاطيه المخدرات بوجه عام.

٤- العمل على إستقرار العاملين بالدار من موظفين خاصة وأخصائيين وعدم نقلهم عند الترقية بل يتم ترقيتهم وهم على رأس العمل بالدار لخبرتهم ومعرفتهم بالتعامل مع النزلاء بالدار .

فريق من فرع الجمعية بالعاصمة المقدسة يزور سكن عمال النظافة

انطلاقاً من أهداف واختصاصات الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وبناء على ما وصل لفرعها في العاصمة المقدسة من شكاوى عن سكن عمال النظافة (مجموعة سدر) الواقع في ملكان بمكة المكرمة ، فإنه في يوم الخميس الموافق ١٤٣٦/٠٤/٢٣هـ قام فريق من فرع الجمعية بمنطقة مكة المكرمة مكون من العميد م/ توفيق جوهرجي، والدكتور محمد السهلي والمدير التنفيذي للفرع، والأستاذ عبد الله خضراوي، بزيارة لمجمع سكن عمال النظافة.

في بداية الزيارة التقى الفريق بالعمال لمعرفة أحوالهم وتجول في السكن والمرافق العامة ، كما قابل الأستاذ محمد سعد النمشان مدير الخدمات المساندة ، والأستاذ محيسن سارح الفهمي مشرف الأمن والسلامة ، ورصد عدد من الملاحظات أهمها:

١-تكدس السرادق بالعمال حيث أن عدد السرادق ١٨ سرادقا ، وفي كل سرداق ٣٠٠ عامل.

٢-دورات المياه والصرف الصحي معطلة .

٣-وجود تجمعات للمياه الآسنة، ورائحة الصرف الصحي منتشرة في أرجاء السكن.

٤-شكوى العمال من عدم وجود ما يكفيهم من الماء.

٥- ضعف وسائل الأمن والسلامة داخل السكن، إضافة إلى عدم وجود أماكن للتسوق لشراء احتياجاتهم.

وقد تمت مخاطبة معالي أمين العاصمة المقدسة بطلب تحسين ظروف وضع سكن عمال شركة مجموعة سدر .

زيارة ميدانية لمركز التأهيل الشامل بعرعر

استمراراً لسعي الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في تحقيق رسالتها وأهدافها ومساهمتها في تعزيز ونشر الثقافة الحقوقية، وتنفيذاً لخطة الزيارات الميدانية لفرع الجمعية في منطقة الجوف، قام فريق من الفرع بزيارة لمركز التأهيل الشامل بمنطقة الحدود الشمالية، يوم الخميس ١٤٣٦/٤/١٦هـ، وقد تكون الفريق من: الأستاذ ظاهر بريد الفهيقي مدير الفرع، والأستاذ ثاني بطي العنزي عضو اللجنة الإستشارية بالفرع.

وقد كان الفريق تحت إشراف ومتابعة الدكتور طارش الشمري المشرف على فرع الجمعية بمنطقة الجوف، كما كان في استقبالهم مدير المركز بمنطقة الحدود الشمالية الأستاذ عبد الرزاق فرحان العنزي ، وطلال ذياب الضبيان مساعد مدير المركز وأخصائي نفسي وعدد من موظفي الإدارة.

في بداية اللقاء رحب مدير المركز بالفريق الزائر مقدراً حضورهم وحرصهم على الوقوف والإطلاع على جميع الخدمات المقدمة لنزلاء المركز من جميع فئات المعاقين، وبعد ذلك قام مدير الفرع بالتعريف بأعضاء الفريق الزائر وأعطى نبذة عن الجمعية ورؤيتها ونشأتها وأهدافها ورسالتها وآلية تعاملها مع القضايا وتواصلها مع الجهات ذات العلاقة لإيجاد حل لها.

ثم تجول الفريق في أنحاء المركز واطلع على تجهيزاته و دون الفريق عدد من الملاحظات وبناءاً عليها تم وضع عدد من التوصيات وتضمينها في تقرير تمهيداً لرفعه للجهات المختصة ذات العلاقة.

فرع الجمعية بالمدينة المنورة ينفذ عدداً من الفعاليات لنشر الثقافة الحقوقية

بهدف رفع مستوى الوعي الثقافي الحقوقي لدى كافة أفراد المجتمع من خلال تعريف وتوعية الأفراد بحقوقهم، إضافة إلى تعريف المجتمع برسالة ودور الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وأهدافها، أقام فرع الجمعية بالمدينة المنورة معرض توعوي وعرض مرئي لتفعيل اليوم العالمي لحقوق الإنسان وذلك بالتعاون مع عدد من الإدارات الحكومية كانت على النحو التالي:

١- الجامعة الإسلامية من خلال ركن خاص باصدارات الجمعية.

٢- كلية الحقوق بجامعة طيبة من خلال ركن خاص باصدارات ومطبوعات الجمعية.

٣- فرع وزارة الشؤون الاجتماعية بالمدينة بالمشاركة في المعرض المقام في مركز الأمل للصحة النفسية بإنشاء ركن خاص لاصدارات الجمعية وعرض مرئي عن تأسيس الجمعية ورسالتها وأهدافها.

٤- الشراكة مع وزارة التربية والتعليم بطلب تخصيص يوم في الإذاعة المدرسية للتعريف بالجمعية وحقوق الإنسان.

وقد نفذ الفعاليات السابقة من قبل فرع الجمعية بالمدينة الباحث القانوني الأستاذ عبد المجيد الأمين، والأستاذة عزة الجهني سكرتيرة الفرع والأستاذة رهام الإمام سكرتيرة متدربة، فيما تم تنفيذهم من قبل الإدارات الحكومية على النحو التالي: من إدارة التربية والتعليم المشرف التربوي الأستاذ ناشي الحربي (منسق فرع الجمعية لدى وزارة التربية والتعليم)، ومن الجامعة الإسلامية الدكتور خالد الشيخ (رئيس الأنشطة الطلابية بالجامعة)، ومن جامعة طيبة كلية الحقوق (نادي انصاف الحقوقي)

ركن الجمعية في الجامعة الإسلامية

ركن الجمعية بمشاركة كلية الحقوق بجامعة طيبة

بقيادة الدكتورة حنان الفولي عضو هيئة تدريس بكلية الحقوق - مشرفة نادي انصاف - محامية ومستشارة قانونية، والأستاذة رحاب الأحمدي رائدة نادي انصاف، ومن وزارة الشؤون الاجتماعية الأستاذ عزيز الغامدي من لجنة الحماية.

وفي سياق آخر عُقد يوم الخميس ١٤٣٦/٢/٢٦هـ في مقر فرع الجمعية بمنطقة المدينة المنورة اجتماعاً ضم كلاً من مشرفة الفرع الأستاذة شرف القرافي والدكتور العميد زهير عبد الرحمن مدير الأنظمة واللوائح بمرور منطقة المدينة المنورة سابقاً ورئيس المجلس التأديبي العسكري بشرطة منطقة المدينة حالياً.

حيث تناول الاجتماع حزمة من الموضوعات بدأت بالتعريف بالجمعية ورسالتها وأهدافها وآليات استقبال الشكاوى ومدى انسجام الأنظمة السعودية مع اتفاقيات حقوق الإنسان ومهام أجهزة الشرطة وواجباتها ودورها في المحافظة على حقوق الأفراد وتعزيزها، وأهمية الشراكة المجتمعية من جانب أفراد المجتمع مع العاملين في جهاز الشرطة من خلال إيجاد شرطة مجتمعية حيث أن الشرطة تمثل التجسيد الطبيعي لسلطة المجتمع اللازمة لتحقيق الأمن والاستقرار بمدلولاته المختلفة الذي يعد من أولويات حقوق الإنسان، وحظيت قضية حوادث المعلمات بالوقت الأوفر حيث تم مناقشة القضية من كافة جوانبها الحقوقية والأمنية ومدى المسؤوليات المشتركة لعدد من الجهات والحلول المقترحة.

كما تم أيضاً اجتماع بفرع الجمعية في ذات اليوم بين الأستاذة شرف القرافي ومدير إدارة الحماية من العنف والإيذاء بصحة المدينة المنورة الأستاذ خالد شرف.

حيث بدأ اللقاء بالتعريف بالجمعية وأهدافها والجهود التي تبذلها في معالجة كافة القضايا ومن ضمنها قضايا العنف الأسري، كما تم مناقشة آلية التعاون بين الجهتين من أجل تسريع إجراءات المساعدة والعون للنساء والأطفال ضحايا العنف وتسهيل مراجعتهن للمستشفيات وحصولهن على التقارير الطبية اللازمة وفق حالتهن ، كما تم طرح قضية حوادث المعلمات وحقوقهن وحقوق أسرهن والمساندة الواجب تقديمها لهن ووجوب توفير بيئة صحية مناسبة لهن داخل المستشفى.

ركن الجمعية بمشاركة وزارة الشؤون الاجتماعية

فرع الجمعية بالعاصمة المقدسة يشارك في مراقبة العملية الانتخابية لمجالس إدارات المؤسسات الأهلية لأرباب الطوائف

شارك فريق من فرع الجمعية بالعاصمة المقدسة ضم كلاً من: الأستاذ سليمان الزايدي المشرف على الفرع، وأعضاء الجمعية: الأستاذ الشريف منصور أبو رياش، والعميد م /توفيق جوهرجي، والأستاذ محمد كلنتن، والدكتور محمد السهلي، ومدير الفرع الأستاذ عبد الله خضرواي، وسكرتير الفرع الأستاذ شاكر العبدلي، والأخصائية الاجتماعية الأستاذة نجوى الحربي، والباحثة القانونية الأستاذة آمال الصابري، وقد جاءت مشاركة الفرع بناءاً على خطاب سعادة وكيل وزارة الحج بشأن مشاركة الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في مراقبة العملية الانتخابية لمجالس إدارات المؤسسات الأهلية لأرباب الطوائف التي بدأت عملية الترشيح للانتخابات فيها يوم السبت ١٤٣٦/٠٣/٠١هـ فيما بدأت عملية الاقتراع بتاريخ ١٤٣٦/٠٤/١٢هـ وانتهت بتاريخ ١٤٣٦/٠٤/٢٢هـ .

وقد تميزت الانتخابات بما يلي:

١- المقر الانتخابي كان مناسباً جداً في تنظيمه وتكييفه وتأثيثه وسهولة الوصول والتحرك داخله .

٢- المستوى التنظيمي للأداء الانتخابي كان وفق لائحة الانتخابات.

٣- الناخبين تمكنوا من الإدلاء بأصواتهم بانسيابية وسرعة دون عوائق وبحرية تامة.

٤- التزم المنظمون والمنتخبون والناخبون والناخبات بالانضباط داخل المقر.

٥- لم يلاحظ الفريق أي احتجاجات أو اعتراضات من الناخبين والناخبات ولا المنتخبين على التنظيم.

٦- مارس العنصر النسوي حقه الانتخابي كاملاً بعيداً عن الاختلاط .

٧- التزام المنظمين والمنتخبين بالحضور المبكر وتميزوا بالصمت والتواجد كل في موقعه خلال الوقت المخصص للانتخابات بما في ذلك اللجنة الإشرافية العليا .

٨- لوحظ أن غالبية المتقدمين لملء مقاعد مجالس الإدارات في المؤسسات من الشباب .

٩- لوحظ الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة من الناخبين والناخبات.

١٠- لوحظ تخصيص موظفين وموظفات لمساعدة وإرشاد الناخبين والناخبات.

فيما أوصى الفريق بعدد من التوصيات منها:

١- اعتماد النظام الإلكتروني في العملية الانتخابية بدلاً من الأسلوب اليدوي التقليدي في الاقتراع ، وحساب الأصوات ، لأنه يمكن الناخبين المشاركة في الاقتراع عن بعد.

٢- وضع صندوقين للاقتراع ، واحد للرجال والثاني للنساء رفعا للحرج وحفظاً لخصوصية المرأة .

٣- إظهار وعرض التعليمات بشكل واضح للمقترعين وذلك بتوفير نسخ من لائحة الانتخابات في مقر الاقتراع لمن أراد أن يطلع عليها .

٤- استخدام نظام الانتخاب بالقائمة بدلاً عن النظام الفردي لأنه سيقضي على سلبيات نظام الانتخاب الفردي.

فرع الجمعية بالمنطقة الشرقية يشارك في المنتدى التثقيفي (لا مبرر للعنف)

شارك فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية في المعرض المرافق للملتقى التثقيفي الأول الذي أقامه مركز جونز هوبكنز أرامكو الطبي في فندق هوليدي إن بالخبر، حول العنف الأسري والذي كان بعنوان (لا مبرر للعنف)، وقد حضر المعرض من قبل الفرع كلاً من الباحثة القانونية فاطمة الخرداوي، والموظفة الادارية سارة المنصور، حيث جاءت مشاركة الفرع من خلال ركن توعوي وتثقيفي تم خلاله توزيع مجموعة من اصدارات الجمعية ومطبوعاتها الحقوقية، لا سيما الخاصة بالطفل وحقوقه، كما تم أيضاً الاجابة على استفسارات الزوار، وقد شارك في المعرض عدد من الجهات ذات العلاقة وهي: هيئة حقوق الإنسان، ولجنة الحماية الاجتماعية، وبرنامج الأمان الأسري بالحرس الوطني.

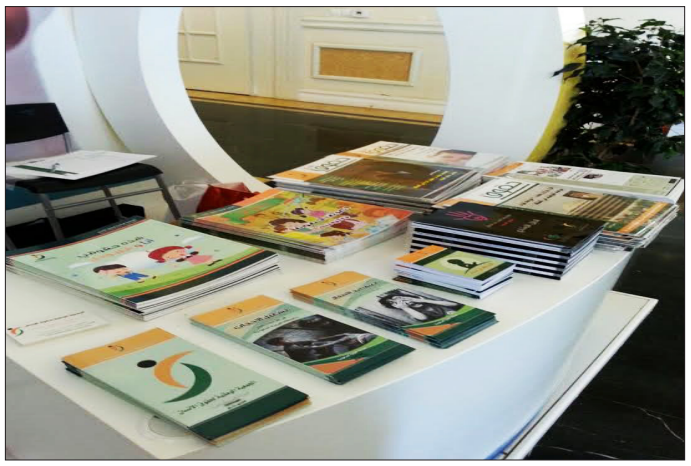

فرع الجمعية في عسير ينفذ زيارة ميدانية لأمانة منطقة عسير

في يوم الأربعاء ١٤٣٦/٤/١٥هـ، قام فريق من فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في عسير، بزيارة لمقر أمانة منطقة عسير، وقد ترأس الفريق الدكتور علي الشعبي مشرف الفرع، وكلاً من الأعضاء الدكتور منصور القحطاني، والأستاذ محمد آل معتق، والشيخ محمد آل دباش، وسكرتير الفرع الأستاذ بندر آل غانم، وكان في استقبالهم أمين منطقة عسير الأستاذ إبراهيم الخليل، ومدير العلاقات العامة بالأمانة الأستاذ ماجد الشهري.

في بداية اللقاء قدم الدكتور علي الشعبي نبذة تعريفية عن الجمعية وأهدافها ورسالتها واختصاصاتها وآلية تعاملها مع القضايا، كما تم أيضاً مناقشة عدد من القضايا ذات العلاقة، وتم الاستفسار عن عدد من النقاط من قبل الفرع والتي منها:

١- تأخير إجراءات الرخص وعدم السرعة في إنهائها وتم الاستفسار عن الفترة التي تستغرق في إنهاء الرخصة.

٢- النظافة والرقابة على المطاعم والمحالات التجارية.

٣- الأملاك الخاصة والإجراءات المتبعة لتجزئتها.

٤- اشتراطات الأمانة في إيصال الكهرباء إلى المنازل.

٥- مدة تنفيذ المنح السامية للمواطنين من عشرات السنين.

٦- آلية تعامل البلديات مع المواطنين في أملاكهم.

الجدير ذكره هو أن فريق الجمعية وجد تعاون من قبل مسؤولي الأمانة، كما أشاد بجهودهم بالحفاظ على حقوق الإنسان، وفي نهاية اللقاء تم تزويدهم بمجموعة من اصدارات الجمعية ومطبوعاتها الحقوقية.

منظمة العفو الدولية تصدر تقريرها عن حالة حقوق الإنسان خلال عام 2014

أصدرت منظمة العفو الدولية مؤخراً تقريرها السنوي لعام ٢٠١٤/١٥، ووثق التقرير حالة حقوق الإنسان في العالم خلال عام ٢٠١٤م، وأورد بعض الأحداث البارزة التي شهدها عام ٢٠١٣م، وتحدث التقرير عن حالة حقوق الإنسان في خمسة أقاليم.

وقالت المنظمة إن الاستجابة الدولية «المخزية» للصراع في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أدت إلى «معاناة رهيبة» لملايين الأشخاص وانتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان.

وقال الأمين العام للمنظمة سليل شيتي لدى إصدار التقرير السنوي للمنظمة: «كان ٢٠١٤ عاماً كارثياً بالنسبة للملايين الذين حاصرتهم أعمال العنف» ، وفيما يلي قراءة لأهم ما ورد في التقرير من خلال ما كتبه أمينها العام:

تقاعس دولي

مجلس الأمن تقاعس المرة تلو المرة عن التصدي للأزمة في سوريا، في سنواتها الأولى، عندما كان لا يزال بالإمكان إنقاذ أرواح لا تحصى، وتواصل هذا التقاعس في ٢٠١٤، فخلال السنوات الأربع الفائتة، لقي ما يربو على ٢٠٠,٠٠٠ شخص- أغلبيتهم الساحقة من المدنيين- مصرعهم، وغالباً جراء هجمات شنتها القوات الحكومية، وفر ما يقرب من ٤ ملايين شخص من أتون القتال في سوريا ليصبحوا لاجئين في بلدان أخرى، بينما نزح ما يربو على ٧,٦ مليون شخص من ديارهم إلى مناطق أخرى داخل سوريا نفسها.

وتداخلت الأزمة في سوريا مع الأزمة في الجوار العراقي، حيث كانت الجماعة المسلحة التي تطلق على نفسها «الدولة الإسلامية» («الدولة الإسلامية في بلاد الشام والعراق» – «داعش» سابقاً) مسؤولة عن جرائم حرب في سوريا، إذ قامت بعمليات اختطاف وأعمال قتل أشبه بالإعدام، وبعمليات تطهير عرقي على نطاق هائل في شمال العراق، وفي موازاة ذلك، اختطفت الميليشيات الشيعية في العراق وقتلت عشرات المدنيين السنّة، بدعم ضمني من الحكومة العراقية.

وتسبب اعتداء القوات الإسرائيلية على غزة، في يوليو/تموز، بخسارة أرواح ٢,٠٠٠ من الفلسطينيين، لاسيما وأن الأغلبية العظمى من هؤلاء- أي ما لا يقل عن ١,٥٠٠- كانت من المدنيين، واتسمت السياسة الإسرائيلية في ذلك، كما شرحتها منظمة العفو الدولية في تحليل مفصَّل، باللامبالاة حيال حياة البشر، وانطوت على جرائم حرب.

أهوال الحرب

في نيجيريا، شق النزاع في شمال البلاد بين القوات الحكومية والجماعة المسلحة «بوكو حرام» طريقه إلى الصفحات الأولى في العالم باختطاف «بوكو حرام» ٢٧٦ طالبة مدرسة في بلدة تشيبوك- في جريمة ليست سوى واحدة من جرائم لا تحصى ارتكبتها الجماعة، ولم تحظ الجرائم المروعة التي ارتكبتها قوات الأمن النيجيرية ومن يعملون معها ضد من يعتقد أنهم أعضاء في «بوكو حرام» أو مناصرون لها، بانتباه مماثل، رغم أن هذه الجرائم مثبتة على أشرطة فيديو قامت منظمة العفو الدولية في أغسطس/آب بعرضها على الملأ؛ حيث كانت جثث الضحايا من القتلى تلقى على نحو مروع في قبر جماعي باستهتار.

وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، لقي ما يربو على ٥,٠٠٠ شخص مصرعهم في أتون العنف الطائفي رغم وجود القوات الدولية، ولم تنشر الصفحات الأولى في العالم شيئاً يذكر عن التعذيب والاغتصاب والقتل الجماعي الذي تفشى في البلاد، ومرة أخرى، كانت أغلبية من فارقوا الحياة من المدنيين.

وفي جنوب السودان- الدولة الأكثر جِدّة في العالم- قتل آلاف المدنيين، وفر مليونا إنسان من ديارهم، جراء النزاع المسلح بين القوات الحكومية وقوات المعارضة، وارتكب طرفا النزاع جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

مطلوب أفعال لا أقوال

كشفت تلك الحكومات التي ظلت تملأ الدنيا صراخاً بشأن تقصير الحكومات الأخرى، هي نفسها، عن مراوغة مثيرة للدهشة عندما تطلب الأمر منها أن تتقدم الصفوف وتقدِّم المعونات اللازمة لمن فروا من ديارهم على عجل- سواء فيما يتصل بالمساعدات المالية أم في توفير فرص إعادة التوطين، فلم تناهز نسبة اللاجئين من سوريا الذين أعيد توطينهم بحلول نهاية ٢٠١٤ حتى ٢ بالمئة، وهي نسبة ينبغي، في أسوأ الأحوال، أن تتضاعف ثلاث مرات في ٢٠١٥.

وفي غضون ذلك، تفقد أعداد كبيرة من اللاجئين والمهاجرين حياتها في عرض البحر الأبيض المتوسط، وهي

> **علينا أن نأمل، ونحن ننظر إلى الوراء، إلى العام ٢٠١٤، في السنوات المقبلة، في أن يكون ما شهدناه في ٢٠١٤ ليس سوى القاع – ذاك الدرك الذي ما بعده درك – الذي ننبعث منه لنصنع للبشرية عالماً أفضل**

تحاول يائسة الوصول إلى البر الأوروبي، وقد أسهم تقاعس بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عن تقديم الدعم لعمليات التفتيش والإنقاذ فيما بلغته أعداد الغرقى من أرقام تبعث على الصدمة.

إن إحدى الخطوات التي يمكن اتخاذها لحماية المدنيين في حمأة النزاعات هي فرض مزيد من القيود على استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة، وكان من الممكن لهذا لو حدث، أن ينقذ العديد من الأرواح في أوكرانيا، حيث استهدف الانفصاليون المدعومون من روسيا (رغم كل الإنكار غير المقنع من جانب موسكو)، وكذلك القوات التابعة لحكومة كييف، على السواء، الأحياء المدنية.

إن أهمية قواعد حماية المدنيين تكمن في وجوب وجود مساءلة وعدالة حقيقيتين عندما يجري انتهاك هذه القواعد، وفي ذلك السياق، رحبت منظمة العفو الدولية بالقرار الذي اتخذه «مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان» في جنيف بمباشرة تحقيق دولي في مزاعم الانتهاكات والإساءات لحقوق الإنسان إبان النزاع المسلح في سريلانكا، حيث شهدت الأشهر القليلة الأخيرة من النزاع، في ٢٠٠٩، مقتل عشرات الآلاف من المدنيين، وقد دأبت منظمة العفو الدولية على تنظيم الحملات، على مدار السنوات الخمس الأخيرة، من أجل ذلك، فدونما مساءلة من هذا القبيل، لن نستطيع في يوم من الأيام التقدم ولو خطوة واحدة.

الاعتداء على منظمات حقوق الإنسان

ثمة مجالات أخرى لحقوق الإنسان ظلت في انتظار تحقيق نجاحات فيها، ففي المكسيك، شكّل الإخفاء القسري الذي ذهب ضحيته ٤٣ طالباً في سبتمبر/أيلول إضافة مأساوية جديدة إلى ما يربو على ٢٢,٠٠٠ حالة إخفاء قسري أو فقد لأشخاص في المكسيك منذ ٢٠٠٦؛ حيث يعتقد أن معظم هؤلاء قد اختطفوا على أيدي عصابات الإجرام، ولكن ورد أيضاً أن العديد منهم كانوا ضحية الإخفاء القسري على أيدي الشرطة والجيش، وأحياناً بالتواطؤ مع تلك العصابات.

وتظهر جثامين القلة من الضحايا التي عثر عليها أن ثمة علامات على التعذيب وعلى غيره من ضروب المعاملة السيئة، بينما ظلت السلطات الاتحادية وسلطات الولايات تبدي تقاعساً ملحوظاً عن التحقيق في هذه الجرائم لإثبات التورط المحتمل من جانب أشخاص يمثلون الدولة، وضمان الانتصاف القانوني الفعال للضحايا، بما في ذلك لأقربائهم، وفضلاً عن عدم الاستجابة، ظلت الحكومة تحاول التستر على أزمة حقوق الإنسان هذه، بينما ظلت معدلات الإفلات من العقاب والفساد وعسكرة المجتمع مرتفعة.

وفي ٢٠١٤، واصلت الحكومات في العديد من أقاليم العالم حملات تضييق على المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، وبما يشير جزئياً، وللمفارقة، إلى مدى أهمية دور هذا المجتمع المدني، فشددت روسيا الخناق عليها من خلال «قانون وكلاء الهيئات الأجنبية» الذي يبعث على القشعريره، ويذكّر بلغة «الحرب الباردة».

وفي حادثة تشير إلى مدى خطورة الوضع، كان على منظمات قيادية لحقوق الإنسان الانسحاب من جلسة «الاستعراض الدوري الشامل» لسجل حقوق الإنسان في بعض الدول من جانب «مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان»، خشية التعرض لإجراءات انتقامية من طرف السلطات.

ويبقى الأمل أمامنا

ولقد شهد العام ٢٠١٤ حلول الذكرى ٣٠ لتبني الأمم المتحدة «اتفاقية مناهضة التعذيب» وهي اتفاقية أخرى ناضلت منظمة العفو الدولية من أجل إبرامها لسنوات عديدة، وكانت أحد الأسباب وراء منح المنظمة جائزة نوبل للسلام في عام ١٩٧٧.

وفي حقيقة الأمر، شكّلت هذه الذكرى، في أحد وجوهها، مدعاة للاحتفال، ولكنها شكلت كذلك لحظة مواتية للتنويه بأن التعذيب ما انفك يمارس في شتى أنحاء العالم، وبأن

> **أظهرت تلك الحكومات، التي ظلت تملأ الدنيا صراخاً بشأن تقصير الحكومات الأخرى، عدم الرغبة في تقدم الصفوف لتوفير المساعدة اللازمة التي يحتاجها اللاجئون**

هذا كان سبباً كافياً لأن تشن منظمة العفو الدولية حملتها العالمية «أوقفوا التعذيب» هذا العام.

وقد وجدت هذه الرسالة الهادفة إلى استئصال شأفة التعذيب صدى خاصاً لها عقب نشر تقرير «مجلس شيوخ الولايات المتحدة»، في ديسمبر/كانون الأول، والذي بيَّن مدى الاستعداد للتواطؤ في التعذيب الذي ساد في السنوات التي أعقبت هجمات ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١ في الولايات المتحدة الأمريكية، ولكم كان مثيراً للدهشة أن يجهر بعض أولئك المسؤولين عن أعمال التعذيب الإجرامية بأنهم ما برحوا يعتقدون، على ما بدا، بأنه ليس ثمة ما ينبغي أن يشعرهم بالخجل.

ومن واشنطن إلى دمشق، ومن أبوجا إلى كولومبو، لم يتوان قادة حكوميون عن تبرير الانتهاكات المروعة لحقوق الإنسان بالتحدث عن ضرورة الحفاظ على «أمن» البلاد، وفي حقيقة الأمر، فإن واقع الحال عكس ذلك فمثل هذه الانتهاكات ليست بين تلك الأسباب الأقل أهمية التي تجعلنا نعيش اليوم في عالم محفوف بالمخاطر، فليس ثمة أمن أو أمان في غياب حقوق الإنسان.

لقد شاهدنا هذا مراراً وتكراراً، حتى في الأوقات التي يلف فيها الظلام حقوق الإنسان - وربما في مثل هذه الأوقات على وجه الخصوص- فثمة ما يؤكد على الدوام أن إحداث التغيير المنشود أمر ممكن ولا يحول دونه شيء.

وعلينا أن نأمل، ونحن ننظر إلى الوراء، إلى العام ٢٠١٤، في السنوات المقبلة، في أن يكون ما شهدناه في ٢٠١٤ ليس سوى القاع – ذاك الدرك الذي ما بعده درك- الذي ننبعث منه لنصنع للبشرية عالماً أفضل.

منظمة العفو الدولية

هي إحدى المنظمات الإنسانية التي حصدت جائزة نوبل للسلام وهي منظمة غير ربحية أسسها (بيتر بينيسين) ، ومحور رسالتها تقوم على حقوق الإنسان وتسعى المنظمة من خلال أهدافها إلى:

١- الإفراج عن السجناء السياسيين.

٢- تبني مجموعة كاملة من حقوق الإنسان.

٣- توفير الحماية للناس.

٤- إلغاء عقوبة الإعدام والسعي إلى حماية الحقوق الجنسية والإنجابية.

٥- مكافحة التمييز والدفاع عن حقوق اللاجئين والمهاجرين.

٦- الدفاع عن حقوق وكرامة الذين وقعوا في براثن الفقر.

٧- معارضة التعذيب ومحاربة الإرهاب بتحقيق العدالة.

8 مارس اليوم العالمي للمرأة

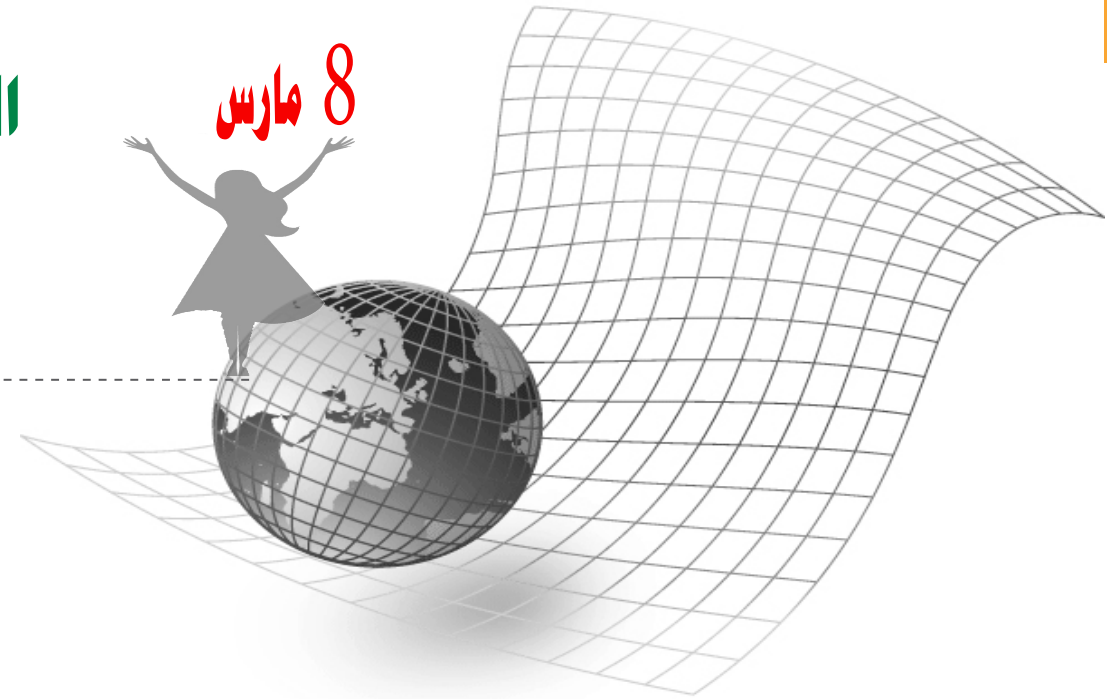

الثامن من شهر آذار / مارس من كل عام، يحتفل العالم بالانجازات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للنساء، وفي بعض الدول كفلسطين (منذ ٨ مارس ٢٠١١) والصين وروسيا وكوبا تحصل النساء على إجازة في هذا اليوم.

تاريخ:

الاحتفال بهذه المناسبة جاء على إثر عقد أول مؤتمر للاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي والذي عقد في باريس عام ١٩٤٥ ومن المعروف أن اتحاد النساء الديمقراطي العالمي يتكون من المنظمات الرديفة للأحزاب الشيوعية، وكان أول احتفال عالمي بيوم المرأة العالمي بالرغم من أن بعض الباحثين يرجح أن اليوم العالمي للمرأة كان على إثر بعض الإضرابات النسائية التي حدثت في الولايات المتحدة.

في عام ١٨٥٦ خرج آلاف النساء للاحتجاج في شوارع مدينة نيويورك على الظروف اللاإنسانية التي كن يجبرن على العمل تحتها، وبالرغم من أن الشرطة تدخلت بطريقة وحشية لتفريق المتظاهرات إلا أن المسيرة نجحت في دفع المسؤولين من السياسيين إلى طرح مشكلة المرأة العاملة على جداول الأعمال اليومية.

وفي ٨ مارس ١٩٠٨م عادت الآلاف من عاملات النسيج للتظاهر من جديد في شوارع مدينة نيويورك لكنهن حملن هذه المرة قطعاً من الخبز اليابس وباقات من الورود في خطوة رمزية لها دلالتها واخترن لحركتهن الاحتجاجية تلك شعار «خبز وورود»، طالبت المسيرة هذه المرة بتخفيض ساعات العمل ووقف تشغيل الأطفال ومنح النساء حق الاقتراع، شكلت تظاهرات الخبز والورود بداية تشكل حركة نسوية متحمسة داخل الولايات المتحدة خصوصاً بعد انضمام نساء من الطبقة المتوسطة إلى موجة المطالبة بالمساواة والإنصاف رفعن شعارات تطالب بالحقوق السياسية وعلى رأسها الحق في الانتخاب، وبدأ الاحتفال بالثامن من آذار كيوم المرأة الأميريكية تخليداً لخروج مظاهرات نيويورك سنة ١٩٠٩ وقد أسهمت النساء الأميريكيات في دفع الدول الأوروبية إلى تخصيص الثامن من آذار كيوم للمرأة وقد تبنى اقتراح الوفد الأميريكي بتخصيص يوم واحد في السنة للاحتفال بالمرأة على الصعيد العالمي.

اليوم الدولي للمرأة ٢٠١٥: " هذه هي سنة التحرك »

أكدت المديرة المعنية بالمساواة بين الجنسين بمجموعة البنك الدولي كارن جروان، في بيان لها بمناسبة اليوم الدولي للمرأة ٢٠١٥م، أن هذا العام هو عام تمكين المرأة، وهو عام التحرك على صعيد المساواة بين الجنسين، وقالت «لقد حققنا تقدماً ضخماً في بعض المجالات، مثل سد الفجوة بين قيد الأولاد والبنات في المرحلة الابتدائية ... وقد بدأنا تحقيق تقدم في القيد بالمرحلة الثانوية وإتمامها» إضافة إلى وفاة الأمهات في بعض البلدان.

وأضافت «لكن هناك مجالات مهمة لم يحدث فيها تقدم حتى مع النمو الاقتصادي وإصلاح السياسات.

إن الفجوات في الأجر بين الجنسين حقيقة اقتصادية مثلها مثل الضرائب والديون، إنها مسألة صعبة ولا يمكن سدها لأسباب منها أن النساء والرجال يندفعون وينفصلون في وظائف مختلفة، و يجب أن نولي اهتماماً باحتلال النساء قاع الهرم الوظيفي

كارن جروان
مديرة لشؤون المساواة بين الجنسين

وينطبق هذا بشكل خاص في الفرص الاقتصادية، في أسواق العمل وملكية المرأة وسيطرتها على أصول منتجة مثل الأرض والمسكن،وقد حان الوقت لتحويل الأهداف والوعود الخاصة بالأهداف الإنمائية للألفية المعنية بمكافحة الفقر والتي انتهى أجلها وبرنامج عمل بكين ١٩٩٥ «إلى نتائج حقيقة تمكن المرأة وتسد الفجوات بين الرجال والنساء» حول العالم.

وكان الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون قد وصف برنامج بكين في كلمة ألقاها في شيلي يوم ٢٧ فبراير/شباط بأنه «مخطط أولي دولي للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة» مشيراً إلى أنه بعد عقدين «تحقق تقدم كبير لكنه تقدم بطيء ومتباين».

«إعادة النظر في تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين في عام ٢٠١٥ وما بعده»

قالت منظمة اليونيسكو في بيان أصدرته بمناسبة اليوم الدولي للمرأة، «أن اليوم الدولي للمرأة يُعد مناسبة لتقييم التقدم المحرز في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، فرغم إحراز بعض التقدم، لا زلنا بعيدين عن تحقيق المساواة بين الجنسين في جميع أنحاء العالم، فلا يوجد بلد واحد في العالم تتمتع فيه النساء بالمساواة التامة وبحقوقهن كاملة، وهذا وحده يؤكد ضرورة مواصلة التركيز بصورة خاصة على المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة في جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وتساهم النساء بصورة حيوية في تكوين مجتمعات سلمية ومستدامة، ونحن بحاجة إلى ضمان مشاركتهن الكاملة وتمتعهن بحقوق متساوية في جميع المجالات».

من جهتها قالت إيرينا بوكوفا المديرة العامة لليونيسكو في رسالتها بمناسبة اليوم الدولي للمرأة «إنَّ تمكين المرأة ومشاركتها الكاملة على قدم المساواة في جميع جوانب حياة المجتمع بما في ذلك المشاركة في عملية صنع القرار وبلوغ مواقع السلطة، أمور أساسية لتحقيق المساواة والتنمية والسلم».

تمكين المرأة هو تمكين للإنسانية، فلنتخيل معا!

قالت منظمة الأمم المتحدة أن الهدف من إختيار شعار موضوع هذا العام «تمكين المرأة - تمكين الإنسانية: فلنتخيل معاً !!» هو وضع رؤية لعالم تستطيع فيه كل امرأة وفتاة من ممارسة خياراتها، مثل المشاركة في الحياة السياسية، والحصول على التعليم ومصدر للدخل، والعيش في مجتمعات خالية من العنف و التمييز.

وفي عام ٢٠١٥، سلط اليوم العالمي للمرأة الضوء على إعلان ومنهاج عمل بيجين، وهو بمثابة خارطة طريق تاريخية وقعت من قبل ١٨٩ حكومة منذ ٢٠ عاماً لوضع جدول أعمال تحقيق حقوق المرأة، ورغم العديد من الإنجازات التي حققت منذ ذلك الحين، لا تزال هناك العديد من الثغرات الخطيرة، ويمثل عام ٢٠١٥ عاماً محورياً لتقييم التحديات المقبلة وإيجاد السبل لتفعيل التغيير في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين وتشجيع جميع الطوائف للقيام بدورها.

وفي ذات السياق قال بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة في رسالة له بمناسبة اليوم العالمي للمرأة «لا بد من إعطاء الأولوية لمسألة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ إذا أريدَ لهذه الخطة أن تسفر عن تحوّل حقيقي، فالعالم لن يحقق أبداً ١٠٠ في المائة من أهدافه ما لم يحقق ٥٠ في المائة من ساكنته إمكاناتهم الكاملة، ومتى أطلقنا العنان لقوة المرأة، أمكننا تأمين المستقبل للجميع».

منظمة الصحة العالمية

في مجال الصحة، قطعت منظمة الصحة العالمية، بالتنسيق مع الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، شوطاً في النهوض بصحة المرأة على الصعيدين العالمي والإقليمي، وتجري خطط تسريع الحد من وفيات الأمهات والأطفال على قدم وساق في البلدان التي تنوء بعبئها الثقيل في «إقليم شرق المتوسط»، وقد أدت الجهود الرامية إلى منع ومكافحة العنف ضد النساء والفتيات إلى وضع عدد من الدلائل الإرشادية لقطاع الصحة، وأعدت منظمة الصحة العالمية مسودة لخطة العمل العالمية بشأن تعزيز دور النظام الصحي في التصدي للعنف بين الأفراد، ولا سيما ضد النساء والفتيات والأطفال، وتم تعزيز العمل من أجل منع الممارسات الضارة ضد المرأة والفتيات، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني داخل البرامج التقنية في المنظمة، وفي قطاع الصحة على الصعيد القطري.

تقليل الفجوة بين المرأة والرجل بنسبة ٢٥٪ في مجموعة العشرين

قال تقرير أصدرته منظمة العمل الدولية بمناسبة اليوم الدولي للمرأة أن تقليل الفجوة في معدلات المشاركة بسوق العمل بين المرأة والرجل بنسبة ٢٥٪ في بلدان مجموعة العشرين بحلول عام ٢٠٢٥، سيؤدي إلى إشراك أكثر من ١٠٠ مليون امرأة في قوة العمل.

وأضافت «إن الفجوة العالمية في معدلات المشاركة في سوق العمل بين المرأة والرجل تراجعت بصورة هامشية منذ عام ١٩٩٥، وأوضحت أنه يعمل حالياً ٥٠ ٪ من جميع النساء مقارنةً مع ٧٧ ٪ من جميع الرجال، مقابل (٥٢ و٨٠ ٪ على التوالي في عام ١٩٩٥)».

وأوضح التقرير الذي حصلت عليه الأناضول أن المرأة تملك حالياً وتدير أكثر من ٣٠ ٪ من جميع الشركات، وإنْ كان وجودها يتركز أكثر في شركات صغيرة ومتناهية الصغر، كما تشغل المرأة ١٩ ٪ من مقاعد مجالس الإدارة عالمياً، ولكنها لا تشغل إلا ٥ ٪ فقط أو حتى أدنى من مناصب المديرين التنفيذيين في أكبر الشركات في العالم.

ويقول التقرير إن العنف يظل عاملاً رئيسياً يقوض كرامة المرأة وفرص حصولها على عملٍ لائق، إذ يقع نحو ٣٥ ٪ من جميع النساء ضحيةً للعنف الجسدي أو الجنسي، ما يؤثر على حضورهن إلى العمل، ويضيف أن فجوة الأجور بين الجنسين لا تزال مستمرةً بالنسبة للمرأة سواء التي لديها أو ليس لديها أطفال، وتتقاضى المرأة في المتوسط ٧٧ ٪ مما يتقاضاه الرجل مع اتساع الفجوة المطلقة بالنسبة للنساء ذوات الدخل الأعلى.

ووفقاً للتقرير ذاته على الصعيد العالمي، تتناسب فجوة الأجور الخاصة بالأمومة طرداً مع عدد أطفال الأم، ففي كثير من البلدان الأوروبية مثلاً، لا يكون لوجود طفلٍ واحد سوى أثر سلبي صغير، في حين تعاني الأم التي لديها طفلين وخصوصاً ثلاثة أطفال من فجوةٍ كبيرة في الأجور، أما في البلدان النامية، فتشير الأدلة إلى أن جنس الطفل يؤثر على تلك القضية لأن احتمال مساعدة الابنة في أعمال المنزل والرعاية أكبر منه بالنسبة للابن، ما يقلل من فجوة الأجور الخاصة بالأمومة.

©un.org

إنشاء محاكم عقارية تختص بفض النزاعات العقارية

مؤخراً أصدر المجلس الأعلى للقضاء قراراً بإنشاء محاكم عقارية تختص بالقضايا ذات العلاقة بمنازعات العقار ومن بينها التداعيات الناتجة عن إلغاء بعض الصكوك وإنهاء إشكالاتها بين أطراف البيع، وكذلك كافة صفقات العقار والوساطة العقارية (الوساطة) ودعاوى الإلزام بالبيع العقاري أو الغبن فيه وغيرها كثير، وسوف تبت المحكمة العقارية في أي قضية عقارية تخص القطاع ويتقدم صاحبها إليها خلال شهر واحد فقط.

جاء ذلك إثر الإحصائيات التي شكلت نسبها أرقاماً عالية في التصنيف العقاري واقتراح وزارة العدل أهمية تخصيص محاكم لها تفوق مجرد إيجاد دوائر داخل المحاكم العامة، لتكون ضمن مجموعة المحاكم المتخصصة التي سمّاها نظامُ القضاء والأخرى التي سبق للمجلس أن أصدر فيها قراراً تم تتويجه بالموافقة الملكية الكريمة، وقرار المجلس في هذا الإنشاء يشمله قيد التتويج الملكي مثل محاكم التنفيذ، وهو مثل قرارات المجلس التي تصدر بالاقتراح، حيث يقرر المجلس ويرفع للمقام السامي للنظر في المصادقة بالتتويج الكريم على قرار المجلس الأعلى للقضاء باقتراح إنشائها في حال استحسن نظر المقام الكريم ذلك.

وفي وقت سابق دشن وزير العدل السابق الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى خلال العام الماضي المؤشر العقاري الجديد الذي اعتمدت في تأسيسه على أنظمة برامجها المعلوماتية المسحية من خلال التتبع الآلي للفراغات، وتحليلها الإحصائي. وتغطي المؤشرات العقارية الجديدة وعددها ٣٦ مؤشراً جميع المناطق والمدن والأحياء، كما يمكّن مؤشر الأحياء من إعطاء المتوسط اليومي لسعر الحي.

كما يمكن من خلال تلك المؤشرات أيضاً بناء قاعدة معلومات يومية مفصلة لأسعار العقار في السعودية، كما يمنح المؤشر صورة كاملة عن حركة العقارات المحلية، كما سوف يستطيع المواطن مقارنة الأسعار بين الحين والآخر.

إنشاء مستشفيات خاصة لعلاج مدمني المخدرات

وافق وزير الداخلية وولي ولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف آل سعود -حفظه الله- رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات، على إنشاء مستشفيات خاصة لعلاج وتأهيل مرضى إدمان المخدرات.

واعتمدت وزارة الداخلية ووزارة الصحة ضوابط إنشاء المستشفيات والمراكز الخاصة لعلاج وتأهيل مرضى إدمان المخدرات في السعودية بهدف تقديم أفضل الخدمات العلاجية والبرامج التأهيلية، ولتساند المصحات الحكومية في علاج مرضى الإدمان.

من جهته أوضح الأمين العام للجنة الوطنية لمكافحة المخدرات مساعد المدير العام لمكافحة المخدرات للشؤون الوقائية عبد الإله بن محمد الشريف أن هذه الإجراءات تأتي تأكيداً لاهتمام وزير الداخلية رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز ووزير الصحة عضو اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات الدكتور محمد آل هيازع بفئة مرضى الإدمان لتسهيل عملية علاجهم وتأهيلهم.

الجدير ذكره هو أنَّ اللائحة التنفيذية لنظام المؤسسات الصحية الخاصة منحت الترخيص للقطاع الخاص بإنشاء مستشفيات متخصصة في علاج الإدمان، كما يمكن التصريح بإضافة قسم لعلاج الإدمان في المستشفيات القائمة، وذلك بعد موافقة الوزير أو من يفوضه.

وأوضح مصدر مطلع لـ(عكاظ) أن هناك ضوابط للحصول على هذا الترخيص، منها التنسيق مع الجهات ذات العلاقة وتوفير كوادر فنية متخصصة مؤهلة ومرخص لها في مجال الطب النفسي والتمريض والصحة النفسية وأخصائيين اجتماعيين وأخصائيين في التأهيل العلمي والترفيهي ومرشدين دينيين على أن يرأس الفريق المعالج استشاري في الطب النفسي مؤهل ويحمل ترخيصاً ساري المفعول بمزاولة المهنة ويفضل أن يكون لديه تأهيل وخبرة في مجال علاج الإدمان، وأن يتم توفير الأماكن والوسائل اللازمة لعلاج الإدمان والمساعدة فيه، مثل الاختبارات النفسية وورش للعلاج المهني ومركز للترفيه النفسي وصالات لممارسة الرياضة حسب السعة السريرية.

لمحة عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

من هي؟

هي مفوضية الأمم المتحدة التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تعزيز وحماية حقوق الإنسان للجميع وتحقيقها بالكامل.

مهمتها:

هي العمل على حماية جميع حقوق الإنسان لجميع الناس؛ والمساعدة على تمكين الناس من إعمال حقوقهم؛ ومساعدة المسؤولين عن دعم هذه الحقوق في كفالة تنفيذها.

ولدى الاضطلاع بهذه المهمة، تقوم المفوضية السامية بما يلي:

١- إعطاء الأولوية لمعالجة أشد انتهاكات حقوق الإنسان ضغطاً، الحادة منها والمزمنة على السواء، وبصفة خاصة الانتهاكات التي تعرض الحياة لخطر وشيك؛

٢- تركيز الاهتمام على المُعرضين للخطر والشديدي التأثر على مختلف الأصعدة؛

٣- إيلاء الاهتمام على قدم المساواة لإعمال الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، بما في ذلك الحق في التنمية؛

٤- قياس تأثير عملها بالفائدة الكبيرة التي يعود بها على الأفراد في جميع أنحاء العالم.

وعلى الصعيد العملياتي، تعمل المفوضية السامية مع الحكومات والهيئات التشريعية والمحاكم والمؤسسات الوطنية والمجتمع المدني والمنظمات الإقليمية والدولية ومنظومة الأمم المتحدة لتنمية وتعزيز القدرات، وبصفة خاصة على المستوى الوطني، فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان وفقاً للمعايير الدولية.

وعلى الصعيد المؤسسي، تلتزم المفوضية السامية بتعزيز برنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وتزويده بأجود أنواع الدعم، والمفوضية السامية ملتزمة بالعمل على نحو وثيق مع شركائها في الأمم المتحدة لضمان أن تشكل حقوق الإنسان ركيزة عمل الأمم المتحدة.

الولاية:

تتضمن الولاية منع انتهاكات حقوق الإنسان، وتأمين احترام جميع حقوق الإنسان، وتعزيز التعاون الدولي لحماية حقوق الإنسان، وتنسيق الأنشطة ذات الصلة داخل الأمم المتحدة، وتعزيز منظومة الأمم المتحدة وترشيد عملها في مجال حقوق الإنسان، وتضطلع المفوضية السامية، بالإضافة إلى المسؤوليات المكلفة بها، بقيادة الجهود الرامية إلى إدماج نهج بخصوص حقوق الإنسان داخل جميع الأعمال التي تنفذها وكالات الأمم المتحدة.

اعرف حقوقك وواجباتك

الجزء الثامن من «اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة»

المادة الثامنة عشر

١. تتعهد الدول الأطراف بأن تقدم إلى الأمين العام للأمم المتحدة، تقريراً عما اتخذته من تدابير تشريعية وقضائية وإدارية وغيرها من أجل إنفاذ أحكام هذه الاتفاقية وعن التقدم المحرز في هذا الصدد، كيما تنظر اللجنة في هذا التقرير وذلك:

(أ) في غضون سنة واحدة من بدء النفاذ بالنسبة للدولة المعنية،

(ب) وبعد ذلك كل أربع سنوات على الأقل، وكذلك كلما طلبت اللجنة ذلك.

٢. يجوز أن تبين التقارير العوامل والصعاب التي تؤثر على مدى الوفاء بالالتزامات المقررة في هذه الاتفاقية.

المادة التاسعة عشر

١. تعتمد اللجنة النظام الداخلي الخاص بها.

٢. تنتخب اللجنة أعضاء مكتبها لفترة سنتين.

المادة العشرون

١. تجتمع اللجنة، عادة، مدى فترة لا تزيد على أسبوعين سنوياً للنظر في التقارير المقدمة وفقاً للمادة ١٨ من هذه الاتفاقية.

٢. تعقد اجتماعات اللجنة عادة في مقر الأمم المتحدة أو في أي مكان مناسب آخر تحدده اللجنة.

المادة الواحد والعشرون

١. تقدم اللجنة تقريراً سنوياً عن أعمالها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بواسطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولها أن تقدم مقترحات وتوصيات عامة مبنية على دراسة التقارير والمعلومات الواردة من الدول الأطراف، وتدرج تلك المقترحات والتوصيات العامة في تقرير اللجنة مشفوعة بتعليقات الدول الأطراف، إن وجدت.

٢. يحيل الأمين العام تقارير اللجنة إلى لجنة مركز المرأة، لغرض إعلامها.

المادة الثانية والعشرون

يحق للوكالات المتخصصة أن توفد من يمثلها لدى النظر في تنفيذ ما يقع في نطاق أعمالها من أحكام هذه الاتفاقية، وللجنة أن تدعو الوكالات المتخصصة إلى تقديم تقارير عن تنفيذ الاتفاقية في المجالات التي تقع في نطاق أعمالها.

المادة الثالثة والعشرون

ليس في هذه الاتفاقية ما يمس أية أحكام تكون أكثر مواتاة لتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة تكون واردة:

(أ) في تشريعات دولة طرف ما،

(ب) أو في أية اتفاقية أو معاهدة أو اتفاق دولي نافذ إزاء تلك الدولة.

*انضمت المملكة إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في سبتمبر ٢٠٠٠م، و والتي اعتمدتها الأمم المتحدة في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩، وبدأ تنفيذها في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨١ وقد تحفظت على المواد التي تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية

ما المقصود بالطابع والمحرر وما عقوبة تزويرهم؟

المستشار القانوني
خالد بن عبد الرحمن الفاخري

عرفت المادة الأولى من النظام الجزائي لجرائم التزوير الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/١١ وتاريخ ١٤٣٥/٢/١٨هـ، الطابع والمحرر على النحو التالي:

الطابع هو: الملصق أو ما يقوم مقامه مما يُطبع آليًّا أو إلكترونيًّا ويستخدم لأغراض البريد أو لتحصيل الإيرادات العامة.

أما المحرر فهو :كل مسطور يتضمن حروفاً أو علامات ينتقل بقراءتها الفكر إلى معنى معين بصرف النظر عن الوعاء الذي كتبت أو حفظت فيه، بما في ذلك وسائل تقنية المعلومات.

أما عقوبة تزوير الطابع فقد جاءت في المواد السادسة والسابعة على النحو التالي:

نصت المادة السادسة على من زوّر طابعاً يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز خمس سنوات، وبغرامة لا تزيد على خمسمائة ألف ريال، مع إلزامه بدفع ما فوته على الخزينة العامة من مبالغ، أما المادة السابعة فقد نصت على:

من أعاد استعمال طابعٍ سبق تحصيل قيمته، يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر، وبغرامة لا تزيد على ثلاثين ألف ريال ، أو بإحدى هاتين العقوبتين، مع إلزامه بدفع ما فوته على الخزينة العامة من مبالغ.

أما عقوبة تزوير المحررات فجاءت في النظام على النحو التالي:

أولاً: الصور العادية

المادة الثامنة:

من زوّر محرراً منسوباً إلى جهة عامة أو أحد موظفيها بصفته الوظيفية، أو إلى أحد أشخاص القانون الدولي العام أو أحد موظفيه بصفته الوظيفية إذا كان للمحرر حجية في المملكة؛ يعاقب بالسجن من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة لا تزيد على خمسمائة ألف ريال.

المادة التاسعة:

من زوّر محرراً عرفيًّا، يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات وبغرامة لا تزيد على ثلاثمائة ألف ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين.

ثانياً: الصور المشددة

المادة العاشرة:

من زوّر محرراً منسوباً إلى الملك، أو ولي العهد، أو رئيس مجلس الوزراء، أو أحد نوابه؛ يعاقب بالسجن من ثلاث إلى عشر سنوات وبغرامة لا تزيد على مليون ريال.

المادة الحادية عشرة:

من زوّر سنداتٍ أو أوراقاً ذات قيمة مما تصدره الخزينة العامة، يعاقب بالسجن من سنتين إلى سبع سنوات وبغرامة لا تزيد على مليون ريال، مع إلزامه بدفع ما فوته على الخزينة العامة.

المادة الثانية عشرة:

كل موظف عامٍّ زوّر محرراً مما يختص بتحريره، يعاقب بالسجن من سنة إلى سبع سنوات وبغرامة لا تزيد على سبعمائة ألف ريال.

كاريكاتير

نقلاً عن صحيفة اليوم

السعودية ثالث أعلى دولة في وفيات الطرق في الشرق الأوسط

لا شك أن حوادث الطرق لم تعد تقتصر على السيارات فقط، بل امتدت لتشمل حوادث الشاحنات والعجلات والموتوسيكلات والقطارات وغيرها.. وتؤدي هذه الحوادث إلى وقوع خسائر بشرية واقتصادية كبيرة وهائلة في كثير من الأحيان.

ففي المملكة اختلفت التقديرات ما بين ١٠ إلى ٣٠ مليار ريال تفقدها المملكة سنوياً كنتيجة لحوادث الطرق.. وتشير الإحصاءات الرسمية لعام ٢٠١٢م إلى أن عدد الحوادث المرورية في المملكة وصل إلى حوالي ٥٨٩ ألف حادث، وبلغت عدد الوفيات نحو ٧٦٣٨ وفاة، وبلغ عدد المصابين حوالي ٤١ ألف مصاب.. وتُعدُّ المملكة ثالث أعلى دولة عربية (أو بمنطقة الشرق الأوسط) في تسجيل أعلى وفيات نتيجة حوادث الطرق.

أي أن إجمالي التكلفة الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن الحوادث المرورية بالمملكة في عام ٢٠١٢م تقدر بنحو ١١,٥ مليار ريال (خسائر الوفيات) مضافاً إليها ٣٠,٧ مليار ريال (خسائر المصابين)، أي ما يعادل ٤٢,٢ مليار ريال، وهي قيمة كبيرة يخسرها المجتمع المحلي سنوياً، وليس مرة واحدة.

المصالح الدولية وحقوق الإنسان

خالد بن عبد الرحمن الفاخري
الأمين العام للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
Nshr1@yahoo.com

تنطوي معايير العلاقات الدولية بين الدول على مفاهيم وقواعد ومبادئ قد يتّضح بعضها كمصالح الدول وأصول التعامل فيما بينها في السلم والحرب وقد تستتر أخرى كتصنيف الدول لبعضها على أساس تقييمي فلا تظهر إلا في مناسبات وأحداث معينة دون أخرى ، والذي ينتج عنه تقييم الدول وتصنيفها على أساس ديمقراطي أو دكتاتوري ، وهو تصنيف يرتكز إليه الموقف السياسي المعبر للموقف الفكري لتطوّر المجتمعات الإنسانية، فالمفكرون أسهبوا و أكثروا في تقسيم الزمان منذ ظهور الإنسان وحتى الزمن الحاضر ، ومن ذلك التقسيم الشهير الذي يميّز بين ثلاثة عصور هي عصر الآلهة ، عصر الأديان ، عصر الإنسان بالتوازي مع تصنيف (أوغست كونت) الشهير لثلاثة عصور هي العصر الإلهي، فالميتافيزيقي، ثم العلمي.

والمفكرون عموماً يميلون اليوم إلى اعتبار حضور الإنسان، كشخصية معتبرة لها القيمة الأعلى، هو قرينة المجتمعات الحديثة والمتحضرة وعلامة للدول العصرية وبالتالي يعكس التصنيف السياسي للدول ما بين ديمقراطية وديكتاتورية على تقييم المجتمعات والدول واعتبارها عصرية حداثية حيّة أو اعتبارها متحجرة باقية في عصور مظلمة بائدة ، إلا أن هذا الفكر كثيراً ما يتناسى التأثير الذي قد تحدثه الأهواء والمصالح الشخصية والتي تعتبر هي الدافع وراء كل هذه التصنيفات ، وهو الأمر الذي يختلف عن كيفية تقييم الدول ورقيها بالمنظور الإسلامي الذي أولى الإنسان عناية خاصة من خلال ماجاء في مصادر الشريعة الإسلامية من أساسيات وقواعد تهدف لحماية حقوق الإنسان الأساسية وحفظها من أي انتهاك أو تجاوز فحياة البشر لا تستقيم وأمورهم لا تنتظم إلا بحفظ الضرورات الخمس للإنسان والمتمثلة في حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال والتي أولاها الإسلام عناية خاصة وأصبحت معيار عدلي لرقي المجتمعات وتطورها من منظور إسلامي دون تدخل الأهواء الشخصية أو المصالح بين الدول.